الأمم المتحدة
S/PV.4681

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٨١

الجمعة، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٩/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بالدييسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دو لا سابليير
	الكاميرون	السيد تشونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

02-75286 (A)
0275286

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جاكوب (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أعلم المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة وستصدر تلك الرسالة بوصفها الوثيقة S/2002/1395 وفيما يلي نصها:

> ”أتشرف بأن أطلب، من مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، الجمعة، ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة“.

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/1385 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الجمهورية العربية السورية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أولا، أعطي الكلمات للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تنظر إلى الحوادث التي أسفرت عن موت عدد من موظفي الأمم المتحدة وتدمير مستودع برنامج الأغذية العالمي باعتبارها حوادث خطيرة ينبغي معالجتها. وقد أعربنا عن شواغلنا في هذا الصدد علنا، داعين إسرائيل إلى التحقيق في هذه الحوادث واتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع المزيد من الإصابات بين المدنيين والإضرار بالمنشآت الإنسانية. إن أي قرار يتخذه المجلس بشأن هذا الموضوع ينبغي أن يحث جميع المعنيين على اتخاذ إجراء يكون من شأنه التقليل إلى الحد الأدنى من الأخطار الموجهة لموظفي الأمم المتحدة ومنشآت الأمم المتحدة. ونحن لا نلمس هذا التوجه في مشروع القرار

المعروض علينا. ومن أجل هذا اقترحنا صيغة بديلة. بيد أن مقدم مشروع القرار رفضها.

ويبدو أن مقدمي هذا القرار يقصدون إدانة الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة. والخلط بين هاتين المسألتين هو في غير موضعه ويضعف صوت المجلس حول ضرورة اتخاذ الطرفين خطوات لتفادي الأعمال التي تعرِّض للخطر المدنيين الأبرياء وموظفي الأمم المتحدة.

في وقت سابق من هذا اليوم، أعرب الرئيس بوش عن تأييده القوي لجهود المجموعة الرباعية وعن التزامه القوي بخطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والتي من شأنها تحقيق تصوره بوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. واعتماد مشروع هذا القرار لن يساعد على تهيئة البيئة التي يكون فيها الطرفان على استعداد للتحرك قُدما في تنفيذ الخطوات العملية من خطة الطريق.

إننا نشعر بالقلق العميق إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة وسلامة جميع المدنيين في حالات الصراع المسلح. كما أننا نقدم مبالغ كبيرة لدعم عمل كل من برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن الواضح أن الولايات المتحدة كانت مستعدة للمشاركة الجادة في المزيد من المناقشات مع سائر أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى نص مشروع قرار يمكن أن يحظى بتأييد جميع أعضاء المجلس. والواقع أننا عممنا مشروعا بديلا نعتقد أنه يغطي جميع النقاط الأساسية ويشير إلى الحوادث قيد البحث بأسلوب منصف وموضوعي ومتوازن.

ووفدي يحتفظ بحقه في إعادة تقديم هذا المشروع إلى المجلس لنظره والتصويت عليه على سبيل الأولوية في الأسبوع المقبل. وللأسف، إن مقدمي مشروع القرار الذي نصوِّت عليه الآن رفضوا الاشتراك في اقتراحنا البنّاء وأصروا بدلا من ذلك على هذا التصويت المتسرِّع دون مناقشة ممحصة لمشروعنا. لذلك نحن بأسف سنصوِّت معارضين مشروع القرار المقدم من سوريا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): والآن سنشرع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2002/1385.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أيرلندا، الجمهورية العربية السورية، سنغافورة، الصين، غينيا، فرنسا، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

بلغاريا، الكاميرون.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): نتيجة التصويت هي كما يلي: ١٢ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد مع امتناع عضوين عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار نظرا للصوت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين للمجلس.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت على مشروع القرار.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): تأسف جمهورية بلغاريا لأنه لم يكن من الممكن تحقيق الإجماع فيما بين الدول الأعضاء الـ ١٥ في مجلس الأمن على مشروع القرار الذي أجري التصويت عليه الآن. ونحن نؤمن

إيمانا راسخا بأن انقسام المجلس لا يساعد بأي حال في إيجاد حلول عادلة لصالح السلام والأمن.

وجمهورية بلغاريا، بامتناعها عن التصويت، لا تعارض نص مشروع القرار من حيث المبدأ. إننا نستنكر قطعا جميع أعمال العنف التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح البشرية وإلى التدمير.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): صوتت النرويج مؤيدة مشروع القرار. وتحث النرويج الطرفين على تجنب إيذاء المدنيين والاحترام الكامل للقانون الدولي. ومن المهم بصفة خاصة أن ينفذ الموظفون الدوليون الإنسانيون مهمتهم الإنسانية الهامة دون أن يتعرض أمنهم الشخصي للخطر. ونود أن نكرر الإعراب عن إدانتنا الشديدة للاعتداءات الإرهابية التي تقوم بها جماعات فلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين. إن هذه الاعتداءات لا تحقق شيئا سوى البؤس؛ وهي تصعد الصراع وتضع عقبات أمام استئناف عملية السلام.

ونحن ندعو السلطة الفلسطينية أن تكافح الإرهاب مائة في المائة، بالأقوال والأعمال على حد سواء، وبهياكل أمنية مقوّمة ومعززة. والمنظمات الإرهابية يجب أن تتوقف عن قتل المدنيين الأبرياء؛ ويجب أن تلقى السلاح وتشترك في عملية سياسية ديمقراطية. وفي المقابل، ينبغي للفلسطينيين التعجيل بخطة الإصلاح برمتها والاحترام الكامل للمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحرية التعبير. وبهذا فقط يكون بوسع المجتمع الدولي المشاركة الكاملة في بناء دولة فلسطينية قابلة للبقاء.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أيدت فرنسا مشروع القرار المقدم من سوريا نيابة عن المجموعة العربية. وفي حين يدفع الموظفون الدوليون ثمنا باهظا بسبب العنف الزائد، لقد كان من الطبيعي تماما أن يدين مجلس الأمن أعمال هؤلاء المسؤولين عنها. ومن المقبول ومما له ما يبرره على حد سواء أيضا أن يحث إسرائيل مرة أخرى على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وبصفة خاصة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار هذا، الذي له هدف محدود لكنه أساسي.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أيدت أيرلندا مشروع القرار المقدم من سوريا نيابة عن المجموعة العربية لأننا نعتبر أنه من المناسب أن يتناول المجلس المسائل الهامة المثارة في مشروع القرار. كما نرى أنه من الملائم والمهم أن يدين المجلس أعمال القتل الأخيرة للموظفين الدوليين والتدمير المتعمد لمستودع الأغذية ومحتوياته في الوقت الذي يجد فيه السكان في غزة من الصعب عليهم العيش.

أيّدنا أيضا مشروع القرار لأننا نعتبر أنه من الملائم تماما تذكرة إسرائيل بضرورة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي، وهي ملزمة بالاحترام الكامل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على الأراضي المحتلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): طلب المراقب الدائم لفلسطين أخذ الكلمة.

السيدة القدوة (فلسطين): إننا ندين بكل قوة اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد مواقع وأفراد الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

نحن ندين بشكل خاص أعمال القتل، بما في ذلك قتل موظف دولي واحد هو السيد إيان هوك، في مخيم جنين للاجئين والمسؤول عن إعمار المخيم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وندين كذلك أعمال

التخريب والتدمير، خاصة مخزن المواد التموينية في بيت لاهيا، التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

إن هذه الأعمال تشكل بشكل واضح جرائم حرب وفقا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول. ويجب على المجتمع الدولي بالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وتقديمهم للمحكمة. تماما كما أقر مجلسكم الموقر قبل قليل في البيان الرئاسي حول حماية المدنيين وقت الحرب.

إننا نسجل بكل قلق أن حكومة شارون نتنياهو لم تتخذ أية إجراءات لوضع حد للانتهاكات الخطيرة والخروقات الجسيمة التي تقوم بها قوات الاحتلال، بما في ذلك الموجهة ضد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. وهي بالتالي، أي هذه الحكومة، مسؤولة مسؤولية مباشرة عن هذه الأعمال.

وبالإضافة لذلك، فقد أصبح واضحا أن الهجمات ضد مواقع وأفراد الأمم المتحدة تشكل نمطا مستمرا لمسلك وتصرفات قوات الاحتلال الإسرائيلي. وهي تعكس استهتار إسرائيل، قوة الاحتلال، بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة الأعراف الدولية، معتمدة للأسف على الحماية الأتوماتيكية التي توفرها لها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن.

لقد تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار يتعاطى مع ما سبق ويهدف إلى وضع حد لتصرفات إسرائيل، قوة الاحتلال، من خلال التأكيد على الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لمواقع وأفراد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. ولم يخطر على بال أحد أن مثل هذا المشروع قد يواجه صعوبات، بل يمكن له أن يتعرض لحق النقض (الفيتو) بالرغم من معرفتنا المسبقة حول انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل. ويبدو أنه لا حدود لذلك الانحياز حتى ولو كان ذلك على حساب القانون الدولي وأرواح العاملين في المجال الإنساني وحياة الشعب الفلسطيني بأكمله.

إذا كان سبب الصعوبات التي واجهها مشروع القرار، الذي لم يعتمد قبل قليل، هو الإشارة في المشروع إلى اتفاقية جنيف الرابعة، وإلى أن إسرائيل هي قوة احتلال، أي أن هناك احتلالا قائما، إذا كان هذا هو السبب فهناك إذن مشكلة إضافية كبرى. إذا كان ذلك صحيحا فهو يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية على وشك أن تتسبب في كارثة تاريخية جديدة للشعب الفلسطيني وللمنطقة، من خلال مواقف لا يمكن إلا أن تؤدي إلى دعم اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي يهدف إلى تقويض طبيعة الأراضي المحتلة، وكون إسرائيل قوة احتلال لتحقيق مشروعاتها التوسعية والاستمرار في الاستعمار الاستيطاني وبناء إسرائيل الكبرى.

إذا كان ذلك صحيحا فهو سيعني نهاية محاولات التوصل إلى سلام في المنطقة على قاعدة الدولتين، وفقا لحدود عام ١٩٦٧. بل سيعني نهاية السلام.

الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية لن يقبلا، لا اليوم ولا في المستقبل، المساومة على أرضنا وطبيعتها كأراض تحت الاحتلال، ولا على حقوق الفلسطينيين المدنيين وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة. إنني آمل أن ما سبق ليس صحيحا. آمل ذلك من كل قلبي، وإلا كان الله في عوننا جميعا على المصائب القادمة في منطقة الشرق الأوسط.

إن ما تقوم به إسرائيل ضد الأمم المتحدة وأفرادها وضد المنظمات الإنسانية الدولية، بما في ذلك ضد سيارات الإسعاف وحتى المستشفيات، ما هو إلا جزء من الإجرام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

بصراحة، كنت قد كتبت أمثلة على هذا الإجرام، ويكفي أن أشير إلى الرسائل المستمرة التي يستلمها مجلسكم الموقر حول هذا الموضوع في هذه الساعة المتأخرة من الليل.

لكنني فقط أقول إنه يجب أن تتوقف هذه المأساة، ولكن حتى يحدث هذا، على المجتمع الدولي، وعلى مجلس الأمن، أن يلعب دوره الطبيعي، أن يتحمل واجباته وفقا للميثاق. يجب أن يقوم هذا المجلس، ليس فقط بوضع حد لإجرام إسرائيل، قوة الاحتلال، ولكن أيضا بوضع أساس واضح يحدد الشكل النهائي للحل: دولتان على أساس حدود عام ١٩٦٧ والقدس عاصمة للدولتين، وحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

هكذا سيكون ممكنا التوصل للسلام. وهكذا ستنجح خارطة الطريق، أي خارطة طريق؛ بما في ذلك تلك التي تم تأجيلها اليوم، والتي يبدو أنها لن تعلن قبل أن يتمكن السيد شارون من وضع كل ما يريد فيها.

نحن مقبلون على الأعياد، الكريسماس ورأس السنة، بكل أسف لن يستطيع شعبنا، ولا الشعب الإسرائيلي، لهذا السبب أن يحتفل بهذه الأعياد بمسرة. يكفي هنا أن نشير إلى وجود قوات الاحتلال ودباباته، ليس فقط في مدينة بيت لحم، وإنما في ساحة المهد نفسها، في ساحة المهد، في مكان ميلاد سيدنا المسيح عليه السلام. ويكفي أن نشير إلى منع الرئيس الفلسطيني المحاصر لأكثر من عام دون الذهاب إلى المدينة الفلسطينية للاحتفال مع المسيحيين الفلسطينيين والمسلمين الفلسطينيين ومعهم المؤمنون من كل أنحاء العالم. لكن هذه هي إسرائيل شارون ونتنياهو. لعلنا جميعا نرى شيئا مختلفا. نرى إسرائيل أخرى، العام القادم. وفي كل الأحوال، كل عام وأنتم جميعا بخير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة. فأعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): عبرت إسرائيل عن أسفها الشديد للموت المأساوي للسيد أيان هوك الموظف في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي عاكفة على إجراء تحقيق شامل في الظروف التي أدت إلى موته. وبمجرد أن يكتمل التحقيق، ستقدم إسرائيل نتائج هذا التحقيق للسلطات المعنية.

وفيما يتعلق بالخسائر التي منيت بها إحدى المنشآت التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، تشارك إسرائيل وبرنامج الأغذية العالمي في مناقشات ترمي إلى التوصل إلى حل مقبول لمسألة مستودع الأغذية. ونحن واثقون بأنه سيكون بالإمكان التوصل إلى حل في المستقبل القريب. ولا ترغب إسرائيل في مفاقمة الحالة الصعبة فعلا التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وسنبذل كل ما في وسعنا لتسهيل توفير كل ما يلزم من مساعدات إنسانية.

وإذا كان من السليم والمناسب النظر عن كثب في أعمال الدول، أن الإنفاق في مساءلة تلك الجماعات المسلحة، التي تسيء استغلال المركز المتمتع بالحماية للمدنيين وتعرض للخطر حياة المدنيين، لن يكون من شأنه سوى تشجيع الجماعات الإرهابية على زيادة اعتمادها على هذه التكتيكات التي تستحق الشجب.

إننا، أيضا، في حين نقبل ضرورة الالتفات على النحو الواجب لأعمال إسرائيل، لا يسعنا إلا أن نشعر بالحزن إزاء المحاولة الغريبة فيما يبدو للتركيز على إسرائيل دون سواها من الأطراف. وسأعطي مثالا واحدا على ذلك. في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، عندما قام إرهابي فلسطيني، في زي شرطي فلسطيني ومسلح ببندقية كلاشينكوف، بفتح النار على ثلاثة من أفراد قوة الوجود الدولي المؤقت في الخليل وقتل إثنين منهما لم يتخذ أي إجراء

وذلك على الرغم من شهادة لا مراء فيها لعضو القوة الذي كان جالسا في المركبة ذاهّا التي تعرضت للهجوم.

دولة إسرائيل ملتزمة بتحقيق سلام حقيقي بيننا وبين جيراننا. ولقد قبلنا وأيدنا وجهة النظر التي أعرب عنها الرئيس بوش في خطابه بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه وملتزمون بالعملية المتوخاه بها والتي تسعى إلى قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وإسرائيل تتصور شراكة تعاونية بينها وبين السلطة الفلسطينية يكون من شأنها تسهيل الإصلاحات الداخلية الضرورية وتضافر جهود شتى الأجهزة الأمنية وأجهزة المخابرات في حملة مكثفة لا تحيد ضد الإرهاب. وهذه الخطوات يمكن أن تقود إلى المزيد من التعاون في المجال المدني والاقتصادي وإلى تخفيض العمل العسكري الإسرائيلي، وتسهيل توفير المزيد من الحرية والرخاء للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

وأخيرا، في سياق المفاوضات السلمية، إسرائيل على استعداد، كما أثبتت في الماضي، لتقديم تنازلات صعبة من أجل تحقيق تعايش سلمي ذي مغزى مع جيرانها، على أساس أن هناك تنازلات مماثلة مطلوبة من الأطراف الأخرى للصراع.

ولن يكون من الممكن تحقيق هذا المستقبل إذا كان الحاضر يتسم بالعنف والإرهاب وإراقة الدماء، وإذا كانت القيادة الفلسطينية العليا تزرع وتعمق كراهية ورفض إسرائيل واليهود في النظام التعليمي وفي وسائط الإعلام الرسمية. وتظل الخطوة الأولى لإحراز تقدم هي وضع نهاية كاملة وتامة للحملات الإرهابية الفلسطينية.

على مدار أكثر من سنتين من العنف والإرهاب المتعمدين فقد عدد لا يحصى من الإسرائيليين والفلسطينيين أرواحهم. وجرح آلاف آخرون. والاقتصاد الفلسطيني الذي كان ذات مرة واعدا أصبح في حالة مضطربة. إن مصداقية القيادة الفلسطينية تكاد تكون معدومة. وقيام دولة فلسطينية، الذي كان في صيف عام ٢٠٠٠ على وشك الحدوث أُرجيء إرجاء إضافيا إلى المستقبل.

مع ذلك ما زلنا نلجأ إلى الألاعيب الدبلوماسية ذاهّا التي تدعو إلى السخرية. كذلك أن الافتقار التام إلى الجدية الذي كشفت عنه هذه المناورة الأخيرة هنا لن يكون من شأنها إحراز أي تقدم. إننا ما زلنا حيث كنا قبل أكثر من عامين. والفارق الوحيد هو عدد شواهد القبور التي تقف شاهدا على سياسات الماضي الفاشلة. والشرط اللازم لتحقيق أي تقدم هو الالتزام الكامل والثابت بعدم العنف والحوار. ونأمل أن يشجع المجلس جميع الأطراف المعنية على الإسهام في تهيئة مناخ من السلام وعدم العنف وفي إعادة تنشيط عملية الحوار والمصالحة.

وأود الإشارة، فيما يخص شخصي، أن مدة منصبي بوصفي نائبا للممثل الدائم أوشكت على الانتهاء. وحيث أن بياني هذا من المرجح أن يكون الأخير قبل نهاية هذا العام، اللهم إلا إذا بزغت مبادرة أخرى قبل نهاية العام، أود، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السفير يهودا لانكرى، الذي لم يتمكن من الحضور هنا اليوم بسبب الوفاة المأساوية لإبنه، الإعراب عن امتناننا الخالص لتعاون أعضاء المجلس. في حين كانت هناك خلافات في الآراء بيننا، إن المهنية والود اللذين اتسمت بهما تعاملاتنا يعطياني سببا في الأمل في أنه ما زال بمقدورنا أن نلتمس طريقا سلميا إلى الأمام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل إسرائيل على عباراته الرقيقة الموجهة إلى أعضاء المجلس.

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس أنني، بسبب بعض الخلط في ترتيب الأوراق، لم أعط قبل ذلك الكلمة للجمهورية العربية السورية وأود أن أفعل ذلك الآن.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): شكرا سيدي الرئيس على هذا الالتباس.

عندما تقدمت سوريا بمشروع القرار المطروح في الوثيقة S/2002/1385، بالنيابة عن المجموعة العربية، كانت تدرك أن هذا المشروع يتعامل مع جوانب كانت موضع إجماع وموضع اهتمام المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن.

إن هذا المشروع يهدف إلى وضع حد لقتل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للموظفين الدوليين، الذي تصاعد بصورة صارخة خلال الشهر الماضي. كما يهدف من زاوية أخرى إلى إلزام إسرائيل بعدم التعرض لمباني ومستودعات الأمم المتحدة، بما في ذلك مستودع برنامج الأغذية العالمي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو مستودع لتغذية الشعب الفلسطيني الذي هو في أمس الحاجة لهذا الغذاء. حتى هذا المستودع قد ضرب لحرمان الشعب الفلسطيني من غذائه!

لقد توافق المجتمع الدولي على أن قتل الموظفين الدوليين وتدمير منشآت الأمم المتحدة هو خط أحمر يجب عدم السماح لأي كائن بتجاوزه. ولا نعتقد أن إسرائيل يجب أن تكون هنا استثناء من هذه القاعدة. كما لا نعتقد أنه يجوز بأي شكل من الأشكال إعطاء إسرائيل الحق في قتل موظفي الأمم المتحدة دون مساءلة أو عقاب، خاصة وأن عدد الموظفين الدوليين الذين قتلوا تجاوز أربعة عشر موظفا.

إن اتفاقية جنيف الرابعة تحدد مسؤوليات قوات الاحتلال ونحن جميعا منضمون إليها. ويجب احترامها وتطبيقها على الجميع دون معايير مزدوجة. وإذا لم يكن مجلس الأمن، المسؤول الأساسي في الأمم المتحدة عن الأمن والسلم في العالم، قادرا على وضع حد لهذه الممارسات الإسرائيلية بسبب حماية أحد أعضاء المجلس لإسرائيل، فإن ذلك سيفتح المجال واسعا أمام استباحة القانون الإنساني الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد أجرت سورية المشاورات الضرورية طيلة هذا الأسبوع مع باقي أعضاء مجلس الأمن، وأخذت بعد العودة إلى المجموعة العربية بمعظم التعديلات التي تقدم بها معظم أعضاء المجلس والتي تنسجم مع إصدار مثل هذا القرار. إلا أننا وللأسف الشديد لم نتمكن من الأخذ بملاحظات أحد الوفود بسبب خروجها عن إطار هذا المشروع وابتعادها عن الهدف المطلوب ومحاولتها تسوية الضحية بالجزار. ويصبح هذا الأمر مستغربا عندما يقوم ذلك الوفد بالتصويت اليوم ضد هذا القرار وحرمان الأغلبية من أعضاء المجلس وهم اثني عشر عضوا عبَّروا عن رغبتهم في تحقيق وحدة المجلس. إلا أنها مع الأسف لم تحقق، ومنع هذا الوفد الذي صوت ضد المشروع من إيصال رسالة المجتمع الدولي إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

ويجب أن نسجل هنا أن هذا المشروع وإدانة السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال لارتكابها هذه الجرائم لا علاقة له بالجهود الدولية المبذولة لإحلال السلام العادل والشامل.

وعلى الرغم من عدم قدرة المجلس على اعتماد مشروع القرار هذا بسبب تصويت عضو دائم ضده، فإن سورية ستستمر في عملها الدؤوب بغية دعم عمل هذا المجلس في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، واحترام القانون الدولي، ومنع قتل موظفي الأمم المتحدة أينما كانوا في مهمتهم الدولية الإنسانية، وهذا يكمن في صلب سياستنا الخارجية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠.